باب الصناعة

معامل القطن

لما امرت الحكومة المصرية بربط المال على ما يُغزل وينسج في المعامل المصرية الكبيرة حتى لا يقل المال الذي تأخذه جمركاً على المغزولات والمنسوجات الواردة من اوربا راعت في ذلك مصلحتها الوقتية لا مصلحة بلادها الدائمة. ولذلك لا يعلم ان تلغي امرها هذا قريباً وقد امر بما يقوي عزائم الناس على انشاء المعامل فكان تسمح لهم بجلب ادواتها من غير ان يدفعوا عليها رسوم الجمرك كما تفعل الحكومة العثمانية. وقد تخسر بذلك بعض الخسارة ولكن اذا ربحت البلاد من وراء هذه المعامل فلا بدَّ من ان يعود جانب من الربح على الحكومة ان لم يكن من هذا الباب فمن ابواب اخرى. وكلما زادت ثروة الامة زادت ثروة حكومتها كما لا يخفى. واذا امكن ان تنشأ في مصر معامل تغزل كل قطنها وتنسجهُ وترسل منسوجاتها الى الاقطار الشاسعة ربحت حكومة مصر من ذلك اضعاف اضعاف ما تربحهُ الآن من اصدار القطن القطري وجمرك المنسوجات التي ترد الى هذا القطر

وقد اطلعنا الآن على مقالة مسهبة في جريدة السينتفك اميركان تبين منها نفقات انشاء المعمل وما يمكن ان ينتج منهُ من الربح اذا تولَّى ادارتهُ اناس امناء. ومما قالتهُ في هذا الصدد ان معامل القطن زادت في الولايات الجنوبية على نسبة لا مثيل لها في بلاد اخرى فكان فيها منذ سبعين سنة عشرة آلاف مغزل فقط وقد صار فيها الآن خمسة ملايين مغزل. وكان عدد المعامل ٣٢٥ معملاً سنة ١٨٩٥ وعدد المغازل فيها ٢٤٠٠٠٠٠ فصار عدد المعامل الآن ٤٨٥ معملاً وعدد مغازلها ٥٠٠٠٠٠٠ كما تقدَّم

ويمكن انشاء معمل فيهِ اربعة آلاف مغزل بخمسة عشر الف جنيه لا غير وانشاء معمل فيهِ ١٣ الف مغزل بخمسة وثلاثين الف جنيه. وذلك يشمل اقامة البناء من الحجر والطوب الاحمر وانارتهُ بالنور الكهربائي واحماءهُ بالبخار وانشاء المخازن اللازمة لخزن القطن ووضع كل الآلات والادوات اللازمة للغزل والنسج

والمعمل الذي نفقاتهُ ١٥ الف جنيه يغزل في الاسبوع من خمسين بالة الى ستين ولا بدَّ لهُ من اربعين عاملاً لاجل مغازلهِ وحدها وتبلغ نفقات العمال ١٥ في المئة وثمن المواد

والاستهلاك وهرش العدد ٦٥ في المئة فيكون الربح الصافي ٢٠ في المئة

واذا كان في معمل ١٠٠٠٠ مغزل و ٣٢٠ نولاً لزم لهُ ناظر وهو يكون امين الصندوق ايضاً ولزم لهُ ايضاً كاتب ومدير. وهؤلاء الثلاثة يتولون ادارتهُ وراتب الناظر ٥٠٠ جنيه في السنة وراتب المدير من ٣٠٠ جنيه الى ٤٠٠ جنيه وراتب الكاتب من ٢٤٠ جنيهاً الى ٣٠٠ جنيه . وتزاد هذه الرواتب باتساع المعامل وزيادة التعب والمسئولية والربح فناظر معمل فيهِ مئة الف مغزل يأخذ الى حد ثلاثة آلاف جنيه في السنة والكاتب الى حد خمس مئة جنيه والمدير الى حد الف جنيه وقد يكون لهُ مساعد ايضاً . وتبلغ نفقات الحصان البخاري في السنة من جنيهين ونصف الى ثلاثة جنيهات ونصف . والآلة التي قوتها اربع مئة حصان يكفيها ستة اطنان من الفحم الحجري الى ثمانية في اليوم اذا دارت احدى عشرة ساعة

والمباني التي تقام فيها هذه المعامل رخيصة جدًّا ارخص مما هي في القطر المصري ولكن اجرة العمال هناك اغلى مما هي هنا . وهذه المعامل توزّع ربحًا على المساهمين فيها من ١٠ الى ١٥ في المئة سنويًّا بعد ان تخصم ١٠ في المئة لهرش العدد . وبعضها يربح الى حد ٣٠ في المئة سنويًّا انتهى

عدد مغازل القطن في الدنيا

في بريطانيا العظمى	٤٦٠٠٠٠٠٠	مغزل
في بقية اوربا	٣٣٠٠٠٠٠٠	"
" الولايات المتحدة الاميركية	١٨٥٩٠٠٠٠	"
" الهند الشرقية	٠٤٤٠٠٠٠٠	"
" اليابان	٠١٥٠٠٠٠٠	"
" الصين	٠٠٦٠٠٠٠٠	"
" كندا	٠٠٦٤٠٠٠٠	"
" المكسيك	٠٠٤٦٠٠٠٠	"

زيت اوراق الصنوبر

صناعة جديدة

لا يخفى على الذين زاروا جبال لبنان ومروا تحت حراج الصنوبر التي فيها ان هواء تلك الحراج يكون معطَّرًا برائحة راتينجية طيبة جدًّا . ويقول البعض ان هواء الصنوبر يشفي من

الامراض الصدرية . والظاهر ان لهذا القول ثبتاً عملياً فان في اوراق الصنوبر زيتاً عطرياً يفيد في الامراض الصدرية ويزيل الارَق . والاوراق نفسها تُجفَّف الآن في اميركا حتى تجف ولا تيبس ثم تحشى بها الفرش والوسائد فتبقى رائحتها فيها حتى اذا نام عليها المصابون بالارق زال الارق منهم. و يعطر الصابون بالزيت الذي يستخرج منها فيصير من اطيب ما يكون

واذا نزع الورق الاخضر من شجر الصنوبر لم يلحق به ضرر من نزعه منهُ بل يقال انهُ يستفيد من ذلك

ويجمع الورق بعد نزعه ويوضع في انابيق كبيرة ويستخرج الزيت منهُ بالاستقطار كما يستخرج العرق وماء الزهر ويخرج من كل اثني رطل من الورق عشرة ارطال من الزيت لا غير. فعسى ان يجرب احد اللبنانيين استقطار الزيت من ورق الصنوبر لاننا نظنهُ عملاً رابحاً ولو كان الصنوبر السوري اصغر ورقاً من الصنوبر الاميركي

الصنائع وتعضيدها

الحاجة ام الاختراع فاذا بدت الحاجة الى شيء وشعر كثيرون بها فذلك دليل على ان الهمم ستنتهي الى ايجاد ذلك الشيء . وهذا شأن الصنائع في القطر المصري ولا سيما الصنائع الصغيرة فان الحاجة ماسة اليها وقد شعر كثيرون بهذه الحاجة فلا بدَّ من ادراك الصنائع المطلوبة

ومعلوم انهُ اذا اشترك اثنان في مصلحة واحدة وادرك احدهما وجوب الجري على خطة ما قبلما ادركها الآخر ترتب على الذي ادركها اولاً ان يجري عليها اولاً وهذا شأن القطر المصري فان الحكومة والرعية مشتركتان في مصلحة واحدة وقد ادركت الحكومة قبل الامة وجوب انشاء المدارس الصناعية والمعامل الصناعية فيحسن بها ان تشرع في ذلك لتكون مثالاً للامة و يسرُّنا انها شرعت منذ مدة وهي تعلم الصنائع البسيطة الآن في مدارسها الصناعية في بولاق والمنصورة وفي سجونها ايضاً ولا سيما سجن الاحداث . ولم تقصر الامة عن مجاراة الحكومة فان في البلاد الآن ورشاً كبيرة للنجارة والحدادة والطباعة والنسج وهي تزيد عدداً واتقاناً يوماً فيوماً

والربح هو الباعث الاول على انشاء المعامل الصناعية والمساعد الاكبر على اتقانها فاذا لم يربح الصانع من صناعته ولا صاحب المعمل من معمله فلا امل البتة بوسعان تلك الصناعة او يتقنان ذلك العمل واذا وقفت لهما الحكومة بالمرصاد تثبط عزائمهما بالضرائب وتناظرها ببخس الاسعار اماتت صناعتهما حتماً . اما الضرائب فنريد بها ما اقرَّت الحكومة المصرية عليهِ حديثاً من فرض ضريبة على مغزولات القطر المصري ومنسوجاته التي تصنع في المعامل الكبيرة تساوي

عوائد الجمارك المصرية حتى لا يرغب الناس في مصنوعات بلادهم عما يرد اليها من الخارج . وحجة الحكومة في ذلك انها تخشى من ان يقلّ ايراد جماركها . وقياساً عليهِ يحق لها ان تمنع اهل البلاد من زرع الحبوب على انواعها فانها اذا فعلت ذلك اضطرّ الناس ان يجلبوا من الخارج نحو عشرين مليون اردب كل سنة من القمح والذرة ونحوها من الحبوب والاّ ماتوا جوعاً واذا فرضنا ان ثمنها ١٥ مليوناً من الجنيهات بلغت العوائد عليها مليوناً ومئتي الف جنيه فهل يجوز لها ان تمنع الناس من زرع الحبوب لكي تربح مليوناً ومئتي الف جنيه في السنة أو لا يكون في ذلك خراب بلادها . وهذا شأن معامل القطن فانهُ اذا كان منها ربح للبلاد وجب تعضيدها بكل واسطة ممكنة واذا لم يكن منها ربح أُهملت من نفسها

هذا من حيث اضعاف العزائم بالضرائب . اما المناظرة فظاهرة من انها تستطيع ان ترخص مصنوعاتها اكثر مما يستطيع غيرها على ترخيص مصنوعاتهِ لان روّساء معاملها والعمال فيها يأخذون اجورهم من خزينة الحكومة اي من الاهالي فلا يتعذر عليهم ان يبيعوا المصنوعات بابخس الاثمان ولا خسارة عليهم . خذ مثالاً لذلك المطبعة الاميرية فان الامة المصرية بنت ما فيها من المباني الفخيمة واشترت ما فيها من الآلات والادوات وهي تدفع اجور ناظرها وعمالها . وتقدّر مبانيها وآلاتها بالوف من الجنيهات ولو اضافت هذه المطبعةُ الى اجرة ما تطبعهُ ربا راس المال كلهِ ولا نظن ان رأس المال اقل من خمسين الف جنيه واضافت اليها ايضاً ما يلزم للترميم والتجديد والاموال التي تدفعها لها الحكومة لعجزت عن مناظرة كل مطبعة اخرى في رخص الاثمان اما وهي لا تحسب ربا لراس المال ولا تبخل عليها الحكومة بالنفقات اللازمة فتستطيع ان تناظر كل المطابع وتقال ارباحها وتمنع اتقانها فكانّ الحكومة تأخذ اموال الامة لتمنع بها ارتقاء الامة

وهي تفعل كذلك لو باعت مصنوعات مدارسها الصناعية بارخص مما تباع مصنوعات غيرها فانها تكون آفةً على احياء الصناعة وارتقائها في هذا القطر . فعسى ان تنتبه لذلك لئلا يكون احياؤها للصناعة اماتةً لها

المعرض الصناعي

رأينا في المعرض الزراعي الماضي ان صناع الافرنج تسابقوا في عرض مصنوعاتهم فيهِ حتى صار معرضاً صناعياً اجنبياً او سوق تجارة اكثر مما هو معرض زراعي فكأنّ الحكومة المصرية وصندوق الدين اتفقا على فتح سوق للآلات والادوات الاوربية والاميركية حتى تروج

سوقها في هذه البلاد على نفقة دافعي الضرائب من المصريين . لكنّ تسابق التجار الى عرض المصنوعات في المعرض الزراعي واقبال الناس عليها حتى ان بعضها نفد مراراً كثيرة يحدوان بالحكومة الى انشاء معرض آخر خاص بالصناعة تجعل القسم الاكبر منهُ للمصنوعات الوطنية مهما كان نوعها وتعطي الجوائز فيهِ للصناع الوطنيين ويمكنها ان تجعل دخلهُ من تأجير الاماكن للتجار الذين يعرضون فيهِ المصنوعات الاوربية فيستفيد الجميع في وقت واحد ويشجع الصناع الوطنيون على اتقان صنائعهم . هذه امنية نعرضها على ذوي الشأن ونرجو ان تحقق في المستقبل القريب

باب التقريظ والانتقاد

السياسة الشرعيّة

للمرحوم السيد عبد الله جمال الدين قاضي قضاة مصر مقام رفيع بين رجال العلم والفضل فاذا قال قولاً اتُخذ قولهُ حجّةً وسنداً ولذلك احسن حضرة ناشر هذا الكتاب بطبعهِ ونشرهِ وهو ينطوي على مقدمة وفصول كثيرة وقد قال في المقدمة انهُ " لم يُحافظ على سراط العدل كما ينبغي بعد الخلفاء الراشدين ولم يسلم الناس من سفك الدماء بلا طائل وهتك الاعراض واغتصاب الاموال قضاء لاوطار شخصية حتى بات السلاطين والحكام والامراء بعد ذلك وهم لا يجتنبون ارتكاب المظالم واقامة البدع باسم السياسة . واول دولة من الدول الاسلامية المتعاقبة بادرت الى رفع معاملات الظلم والاعتساف فقيدت وظائف الولاة والحكام بالقوانين ومنعت التصرّف في امور الرعية بحسب الاهواء هي الدولة العثمانية " . ولم يذكر المؤلف رحمهُ الله متى تمّ ذلك للدولة العلية ولكن لا شبهة في انهُ لم يتم الاّ حديثاً في النصف الاخير من القرن الماضي واما النصف الاول منهُ فيكفي للدلالة على احوالهِ ما كنا نقرأهُ الآن في تاريخ الجبرتي قبل ان اخذنا القلم لتقريظ هذا الكتاب عن حوادث سنة ١٢٢٢ للهجرة فقد جاء فيهِ ان الانكليز اتوا الاسكندرية في ذلك العام بطلب الالفي واشترطوا على انفسهم ان لا يسكنوا البيوت رغماً عن اصحابها بل بالمؤاجرة والتراضي ولا يتهنوا المساجد ولا يبطلوا منها الشعائر الاسلامية وتبقى المحكمة الاسلامية مفتوحة تحكم بشرائعها وامّنوا الاهالي والحكام والجنود ولم يؤذوا احداً فقام الحكام والجنود لطردهم من القطر . وانظر ماذا فعلوا في هذا